ندوة

((مسارات إعداد الموازنة العامة الاتحادية ومتابعة تنفيذها في

العراق))

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الثلاثاء الموافق 2020/1/21

تقرير عن ندوة قسم الدراسات الاقتصادية مع التوصيات

اقام مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية ضمن نشاطاته العلمية ... ندوته العلمية السنوية للعام الدراسي 2019 – 2020 والموسومة (مسارات إعداد الموازنة العامة الاتحادية ومتابعة تنفيذها في العراق) على قاعة مركز المستنصرية يوم الثلاثاء 2020/1/21 وبحضور رئيس الجامعة المستنصرية المحترم .

وتتبع أهمية الموضوع من كون الموازنة العامة هي أداة رئيسة للسياسة المالية ومن خلالها يمكن تنشيط قطاعات الاقتصادي والمالي ومراعاة تخفيف حدة الفقر من خلال البرامج والاعانات المقدمة .

ونظراً لاعتماد الموازنة العامة في جانب إيراداتها العامة على الإيرادات النفطية بشكل اساس وانعكاساتها على التزام الحكومة بالإنفاق العام .. وما يمكن أن يولده الاختلال بين جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة من عجز قد يتحول من مؤقت الى اختلال هيكلي .. تأتي أهمية هذا الموضوع في هذه الأوقات الحرجة التي يمر بها بلدنا العزيز .

كذلك فإن اساليب إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذ بنودها وإصدار الحسابات الختامية أصبحت من ضرورات إدجارة المالية العامة التي توطد أركان الاقتصاد الكلي وترفع من تصنيف المؤسسات المالية والاقتصاد.. مما يوطد دعائم اقتصاد أي بلد وبالأخص الاقتصادات الريعانية ومنها الاقتصاد العراقي .

وتناولت الندوة الأساليب الحديثة لإدخال الحوكمة الذكية في إعداد الموازنات العامة، وكيفية مراقبة تنفيذ بنودها وإصدار الحسابات الختامية، مع إستعراض عدد من التجارب التي طبقتها دول بريطانيا وهولندا وسنغافورة وماليزيا والإمارات العربية المتحدة.

وتطرقت الندوة إلى فاعلية تطبيق موازنة البرامج والأداء والفرق بينها وبين موازنة البنود، وتأثيرها على التخطيط الإستراتيجي لأهداف الإدارة المالية العراقية، ورقابة الهيئات المستقلة على الموازنة ودورها في توجيه مسارات إعدادها.

وقال رئيس الجامعة المستنصرية الدكتور حميد فاضل التميمي، إن الندوة تهدف إلى بيان أهمية الموازنة العامة كأداة رئيسة للسياسة المالية يمكن من خلالها تنشيط قطاعات الإقتصاد المختلفة، والحفاظ على الإستقرار المالي وتخفيف حدة الفقر عبر البرامج والاعانات المقدمة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبحث موضوع التقليل من الإعتماد على الواردات النفطية كمصدر وحيد لإيرادات الموازنة. واوصت الندوة بضرورة تعزيز الشفافية في التعاملات المالية للدولة . وتفعيل اليات الرقابة على التعاقدات واتباع المنهج الاستثماري و فقرات البرامج والاداء في اعداد الموازنات العامة مستقبلاً من اجل تنمية الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط .